البُعد الثقافي والهوياتي في السّياسية الخارجية الفرنسية؛ دراسة وفق المنظور البنائي للعلاقات الدولية

The Culture and Identity Dimension in French Foreign Policy ; A Study according to the constructivist approach of International Relations

د. دهقاني أيوب، أستاذ محاضر قسم (ب)،
قسم العلوم السياسية، معهد العلوم القانونية والإدارية،
المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، الجزائر.

تاريخ الإرسال: 2018/09/16 / تاريخ المراجعة: 2018/11/26

ملخص:

بعد نهاية الحرب الباردة برزت قضايا جديدة على المستوى الدولي، خاصة فيما يتعلق بصعود البعد الثقافي في العلاقات الدولية واحتدام النقاش حول موضوع الهوية وتنامي دور البعد القيمي، وبروز نظريات جديدة في العلاقات الدولية تهتم بهذه الأبعاد الجديدة على غرار النظرية البنائية، التي ترتكز مسلماتها بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل طبيعة ونمط الإدراك الذي تنظر به الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا لذلك، ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة في العلاقات الدولية إلا أن البنائية تنظر إلى القوة والصراع على أنها نتيجة لتصورات نمطية تراكمات ثقافية أدت إلى فهم العلاقات الدولية على أنها تفاعل ذو نمط يعتمد على الصراع والقوة، ويمكن تغيير هذا النمط من التفاعلات بتغير الأفكار والتصورات السابقة.

الكلمات المفتاحية:

الثقافة، الهوية، البنائية، العلاقات الدولية، السياسة الخارجية

Abstract :

After the end of the Cold War, new issues emerged at the international level, especially with regard to the rise of the cultural dimension in international relations, the intensification of the debate on the subject of identity and the growing role of the value dimension, and the emergence of new theories in the international relations concerned with these new dimensions along the lines of structural theory, How the ideas and identities are formed and how they interact with one another, to form the nature and pattern of perception that states view and respond accordingly to different situations. Although structural analysis does not rule out the power variable in international relations, Power and conflict as a result of stereotypical and cultural perceptions that have led to an understanding of international relations as an interaction of a pattern based on conflict and force. This type of interaction can be changed by changing previous ideas and perceptions.

Keywords:

Culture, Identity, Constructivism, International Relations, Foreign Policy.

تمهيد:

يحاول الباحث من خلال هذا المقال إبراز أهم الطروحات الفكرية للنظرية البنائية ونظرتها إلى العلاقات الدولية من حيث تعريف الهوية، ومكوناتها، ورموزها، وأنواع الهويات. وتبيان مدى اهتمام نظريات العلاقات الدولية بالهوية، من خلال التركيز على الأفكار التي جاءت بها النظرية البنائية (constructivisme) ، التي تقوم على ثلاث أبعاد تفسر من خلالها السياسة الدولية، البعد الأول يتمثل في دور القواعد، القيم والنماذج الثقافية في التكوين الشكلي والجوهري للعلاقات الدولية، والثاني يتعلق بتحليل

العملية البنائية للهويات الاجتماعية للفاعلين الدوليين من أجل فهم مصالح وسلوكيات هذه الفواعل، أما البعد الثالث فيتضمن الأساليب المعيارية التي من خلالها تتفاعل الوحدات الدولية، مع إسقاط هذه الأفكار التي جاءت بها النظرية البنائية على البعد الثقافي والهوياتي في السياسة الخارجية الفرنسية كمتغير يؤثر في سلوكها الخارجي، لمحاولة فهم دور الأفكار و البنى الإجتماعية غير المادية في التفاعلات الدولية.

مشكلة الدراسة: كيف يمكن للبنى الإجتماعية غير المادية كالأفكار، الثقافة والهوية أن تلعب دورا في تصور السلوك الخارجي الفرنسي وتؤثر في تفاعلاته على المستوى الدولي ؟

فرضية الدراسة: إن العلاقات بين الدول يحكمها البناء الاجتماعي القيمي، وليس البناء المادي، فتصورات الدول للقوة و المصلحة، تتحدد وفقا لطبيعة البنية الاجتماعية للدولة، وبإمكان هذه البنية (الثقافات والهويات) أن تلعب دورا مهما على المستوى الخارجي كنموذج ثقافي وفكري حضاري يؤثر في هوية الأخر ويجعل منه تابع متأثر أو حليف موثوق.

محاور الدراسة:

المحور الأول: النظرية البنائية في العلاقات الدولية الأفكار ومرتكزات التحليل

المحور الثاني: أهمية القيم والأبنية الإجتماعية (الأفكار الثقافة الهوية) في السياسة الخارجية الفرنسية

المحور الثالث: البعد القيمي (الثقافي والهوياتي) في السلوك السياسي الخارجي الفرنسي

إستنتاجات:

المحور الأول

النظرية البنائية في العلاقات الدولية الأفكار ومرتكزات التحليل

01)- نشأة وبروز التيار البنائي.

التحليل البنائي له جذور ممتدة تاريخيا في حقل العلوم الاجتماعية، فمن ناحية علم الاجتماع تمتد جذور المقاربة البنائية إلى أعمال ماكس فيبر(1864-1920) وإيميل دوركايم (1857-1917)، ومن ناحية الفلسفة إلى لودينغ ويتغنستاين Luswing Wittgenstein (1889-1959) وإيمانويل كانط (1724- 1804). أما الحقل الأمريكي للدراسات في العلاقات الدولية فهو يرجع بروز إلى أعمال كل من المفكرين :(John G. Ruggie) و(Friedrich Kratochwil) التي صدرت عام 1986، وأعمال (a.Wendt) لعام 1987، وكان كتاب"نيكولاس أونوف" بعنوان عالم من صنعنا والذي صدر عام 1989 World of our making البوابة الكبرى لتسميته وبروز البنائية، بحيث تزامن ظهورها مع التحولات التي شهدها الاتحاد السوفييتي (سابقا) على مستوى الداخلي مع وصول غورباتشوف للسلطة. فعدم القدرة على تفسير التحولات الكبرى لنهاية الثمانينات، و كذا نهاية الحرب الباردة، من قبل المقاربات النظرية السائدة، خاصة الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، فتح الباب واسعا للمحاورة الثالثة للتنظير في العلاقات الدولية.

وكانت اللبنات الأساسية للبنائية، عبارة عن انتقادات موجهة للتيار النيو-واقعي، والنيو- ليبيرالي، ونقد لواقع العلاقات الدولية[1]. وبالرغم من أن مصطلح البنائية "contructivism" جاء في كتاب" نيكولاس أونوف" (N.onuf) إلا أنها كتيار وتوجه تنظيري في العلاقات الدولية تم نسبه إلى " الكسندر فاندت (A.Wendt) الذي أصبح عميد هذه المدرسة، منذ مقالته الشهيرة،

[1] Dan o'merea, le constructivisme. Sa place, son role, sa contribution et ses debats, theories des relations internationales : contestations et resistances (quebec : athena editions et centre d'etudes des politiques etrangers et de securite, 2008), pp182-183.

بعنوان: « Anarchy is what state make of it : the social construction of power politics » أو الفوضى هي ما تصنعه الدول: البناء الاجتماعي لسياسة القوة ".والتي نشرت في مجلة International Organization لعام 1992.

وقد طور " فاندت" طرحه وعززه بكتاب له صدر عام 1999 بعنوان: "النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية" (Social theory of international politics)، حسب "الكسندر فاندت" العلاقات بين الدول يحكمها البناء الاجتماعي لهذه الدول، وليس البناء المادي، فتصورات الدول للقوة، الفوضى و المصلحة، تتحدد وفقا لطبيعة البنية الاجتماعية للدولة.

02)- مرتكزات التحليل البنائي.

تقوم المقاربة البنائية على تبيان ثلاث ابعاد رئيسية للسياسة الدولية، هي:

أ- دور القواعد، القيم، والنماذج الثقافية في التكوين الشكلي والجوهري للعلاقات الدولية.

ب- تحليل العملية البنائية للهويات الاجتماعية للفاعلين الدوليين من أجل فهم مصالح وسلوكيات هذه الفواعل.

ت- الأساليب المعيارية التي من خلالها تتفاعل الفواعل الدولية، و تنشا منها، و تؤثر و تتأثر به[1].

من خلال هذه الأبعاد الثلاث يمكن فهم المسلمات التي يقوم عليها الطرح البنيوي، وهي:

- أهمية البنى القيمية على البنى المادية، وفيما يخص هذه المسلمة الأولى تقدر "مارتا فينيمور" Martha Fennimore في كتابها المعنون "المصالح القومية في المجتمع الدولي" National interests in international society" الذي صدر عام 1996. أن السياسة العالمية مرتبطة ببنية تصورات متكونة من الأفكار، المعتقدات، القيم، متقاسمة عبر تفاعل ذاتي (intersubjectivement) من قبل الفاعلين أكثر مما هي مرتبطة ببنى مادية لعلاقات القوة، تقول "مارتا فينيمور" في هذا الشان: "في هذا الكتاب، أبلور مقاربة نسقية بغرض فهم مصالح وسلوك الدول، انطلاقا من بنية دولية يحكمها المعنى والدلالة والقيمة الاجتماعية " [2].
- دور الهوية في تشكيل المصالح وسلوكيات الفواعل، أما هذه المسلمة الثانية، يعتقد "بيتر كاتزنستاين" (Peter Katzanstein) في كتاب له مع مجموعة باحثين بعنوان: " ثقافة الأمن القومي" الصادر عام 1996 (The culture of national security)، هو الأخر، يعتقد بأن البنية الفكرية التي تكونها القيم المشتركة، لا تقتصر فقط على توجيه سلوكيات الفواعل، وإنما تمتد الى المساهمة في تركيب وتكوين الفواعل أنفسهم، وصنع هوياتهم ومصالحهم التي لم تكن معطى من قبل، بل تشكلت عبر التفاعلات الاجتماعية يقول " كاتزنستاين": "للبيئات الثقافية وقع ليس فقط على مسببات السلوكيات المختلفة للدول، ولكن أكثر من ذلك، فهي تؤثر وبشكل كبير على الطبع الأساسي للدول، وهذا ما نسميه هوية الدول ".

أما المسلمة الأخيرة، فهي التركيب المتبادل للبنى والفواعل، بحيث يفترض "نيكولاس أونوف " (Nicholas onuf) في مقالته: "البنائية دليل استعمال" والتي جاءت في كتاب مشترك صادر عام 1998 بعنوان: (International Relation in a constructed Word)، بأن البنى والفواعل تتكون من خلال المعنى المؤثر على المصالح والهويات، وبإمكان المصالح والهويات أن تتغير كونها نتاج ممارسات وخطابات الفواعل، وفي هذا الشأن، يقول: "نيكولاس أونوف":العلاقات الاجتماعية تجعل الأشخاص كما هم عليه ... نصنع العالم كما هو انطلاقا من المواد الخام المقدمة من الطبيعة ... نقوم بما نقوم به اتجاه بعضنا البعض، ونقوله ما يقوله بعضنا لبعض " [3]. ومن أهم المصطلحات الرئيسية أثناء التحليل البنائي إضافة إلى ما سبق، ما يلي:

[1] - Dan o'merea, Op.cit,pp.181-182.
[2] Martha Finnemore, National Interests In International Society, Cornell Studies In Political Economy,(New York: Cornell University Press, 1st edition, 1996), pp02-03.
[3] Dan O'merea, Op.Cit,pp.181-182.

1. **البنية**: فالتفاعلات بين الفواعل الاجتماعية هي التي تحدد البنية أو البنى المنظمة للنشاطات، فالبنية عملية تفاعل اجتماعية.

2. **الفوضى**: هي ما تقوم به الدول، فهي نتيجة للتفاعلات الحادثة على المستوى الدولي وليست معطى كما يعتقد الواقعيون. وحسب فاندت هناك ثلاث أصناف من الثقافات الفوضوية، المتغيرة والمتطورة في الزمان و المكان، حسب الإدراكات التي تشكلها الدول عن علاقات بعضها البعض.

أ) **فوضى هوبزية** Hobbesian anarchy: لما تدرك الدول أنها عدوة لبعضها البعض. (ساد هذا النمط من ما قبل التاريخ إلى القرون الوسطى)[1].

ب) **فوضى لوكية** Lockean anarchy: لما تتدارك الدول أنها منافسة لبعضها البعض. (ساد هذا النمط من واستفاليا إلى يومنا هذا) [2].

ت) **فوضى كانطية** Kantian anarchy: عندما تتدارك الدول أنها صديقة لبعضها البعض[3].

3. **الفاعل الدولي**: لا يمكن حصر الفاعل الدولي في الدولة أو المؤسسات، بل يتعداه إلى الكيانات والهويات المختلفة التي تؤدي أدوارا انطلاقا من قيمها عبر الدولة و المؤسسات، ولكن تبقى الدولة الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية.

4. **الهوية**: وهي مفتاح فهم العملية البنائية الاجتماعية، والتي تعتبر حصيلة مسار متواصل للبناء الاجتماعي الفاعل، فحسب "الكسندر فاندت": " الهويات هي في الأساس مصالح". وأن مصالح الدولة مرتبطة أساسا بالصور التي تدركها الدول عن نفسها، وعن بعضها البعض في النسق الدولي، وعن مكانتها ومكانة الآخرين فيه ويقول في هذا الصدد: "تستند الهويات إلى ما هم عليه الفاعلون ... المصالح تفترض سلفا الهويات، لأن الفاعل لا يمكنه معرفة ما الذي يريده قبل أن يعرف من يكون أو من هو". كما يميز فاندت بين أربع أشكال للهويات والتي تعتبر الأصل في تكوين المصالح القومية[4].

أ)– الهوية التعاضدية corporate identity: والتي تتعلق بالعناصر الخاصة بالدولة ككيان اجتماعي، بحيث يمكن تميزها عن البنى الاجتماعية الأخرى، و نشير إلى أن الأشكال الثلاث المتبقية تبقى متأثرة بالتفاعلات التي تحدث بين الدولة وغيرها من الدول.

ب)– الهوية النوعية Type identity: والتي تتعلق بالعناصر ذات الصلة بنظام الحكم والنظام الاقتصادي للدولة، غير ان هذه العناصر ذات طبيعة اجتماعية جزئيا.

ج)– هوية الدور Role identity: والتي تخص الخصائص المميزة لعلاقات الدولة مع الدول الأخرى، بحيث تدرك هذه الأخيرة موقع الدولة و تطلعاتها، كقوة مهيمنة أو كدولة محورية، كدولة صديقة أو كقوة تريد المزيد.

د)– الهوية الجماعية collective identity: ترتبط بمعرفة الهوية الموجودة بين دولتين أو مجموعة من الدول والمتعلقة برؤية الدولة للدول الأخرى والعكس، على أنها أنانية أو محبة للآخرين[5].

مثال: لما تتحرك الولايات المتحدة الأمريكية على المسرح الدولي، فأول ما تدافع عليه هي وحدتها وسلامتها الاقليمية (Corporate identity)، ثم تدافع عن حقوق الإنسان والديمقراطية (identity Type)، وتسعى كذلك للحفاظ على الوضع الراهن لتبقى على

[1] Alexander Wendt Social Theory Of International Politics, Cambridge Studies In International Relations, (Cambridge University Press, 1st edn, 1999), p.264.

[2] Ibid., 279.

[3] - Dario battestella, **théories des Relation internationales** (Paris : presse de fondation national des sciences politique, 2003),pp.274-275

[4] - Dan o'merea, Op.cit,pp.183-184.

[5] Alexander Wendt, Op.Cit., pp.225-227.

دورها (Role identity)، كما أنها مجبرة كذلك على أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح حلفائها في الحلف الأطلسي، باعتبارها هي الأخرى عضوا في هذا الحلف الذي يبلور هوية جماعية (collective identity).

5- التذاتانية (intersubjectivity): ويقصد بها التفاعلات المتبادلة الحاصلة بين الدول على أساس هوياتها [1].

ويرى البنائيون كذلك أن الوكلاء والأبنية تتشكل تبادليا واجتماعيا، وأن الأبنية المعيارية والقيمية والفكرية هي التي تقولب الشروط التي تصوغ هويات الفاعلين ومصالحهم، إلا أن وجود هذه الأبنية يتوقف إذا لم تعرف الممارسات المقبولة بالنسبة لهؤلاء الفاعلين، ويؤكد البنائيون على الطريقة التي تتشكل المعايير والسلوك، وتصوغ الأبنية المعيارية والفكرية هويات الفاعلين ومصالحهم عبر ثلاثة ميكانيزمات، وهي عملية التصور، والاتصال، والضبط، وتلعب الهوية دورا معلما فهوية الدولة تخبر عن مصالحها وأنشطتها، ويعمل البنائيون على الربط بين العناصر الداخلية والدولية التي تقولب هويات الدول ومصالحها[2].

1) تقويم المنظار البنائي:

أ- الإسهامات:

1) إعادة إدراج التاريخ و علم الاجتماع في نظرية العلاقات الدولية.
2) الاخذ بعين الحسبان للبنى المعيارية في تكوين المصالح.
3) قاد الطرح البنائي إلى فتح آفاق جديدة خاصة في دراسة القوة في العلاقات الدولية من زاوية التفاعل التذاتاني.
2) تركيزه على مفهوم " العملية" أو " المسار" Process والتغيير.

ب- الانتقادات:

1) بالرغم من أهمية التركيز على الجانب القيمي و المعياري، إلا انه غير كافي لتفسير العلاقات الدولية.
2) البناء الإجتماعي لا يمكنه تفسير كل التفاعلات في المسرح الدولي، فجزء مهم من العلاقات الدولية يرتكز على مركز الدول في سلم القوة العالمي القائم على العنصر المادي. مع هوياتها الأمر الذي يدفعنا للحديث عن مفهوم البراغماتية الذي هو مفهوم مادي.

المحور الثاني

أهمية القيم والأبنية الإجتماعية (الأفكار الثقافة الهوية) في السياسة الخارجية الفرنسية

شكلت الثقافة والهوية عنصرين هامين من عناصر السياسة الخارجية للدول باعتبارها كيانات تعبر عن شخصية المجتمع ووجوده تتحدد بالعناصر الموضوعية المشتركة مثل اللغة والدين والتاريخ والعادات والتي قد تأخذ شكل التعبير الايديولوجي في بعض أوجهها، وما تتركه هذه العناصر من أثر على سلوك الدولة في صياغة قراراتها[3]. ويعتبر النموذج الثقافي ذلك الكل المركب الذي يتألف من القيم والمعتقدات والمعايير والرموز والأيديولوجيات وغيرها من المنتجات العقلية، ويعبر عن نمط الحياة وطبيعة العلاقات التي تربط بين أفراده وتوجهاتهم. كما يشير هذا النموذج لنظام للمعنى يشترك فيه أعضاء جماعة ما، ويحدد لهم مجموعة من الرموز التي يتفاهمون

[1] - Dan o'merea, Op.cit,pp.184-190.

[2] محمد شلبي. دور الثقافة في هندسة العلاقات الدولية. من أوراق المركز المغربي المتعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية، المغرب، الموقع الالكتروني http://www.cmiesi.ma/acmiesi/

[3] محمد فاضل نعمة، الدبلوماسية الثقافية ودورها في تعزيز قرار السياسة الخارجية، مركز السلام للثقافة الدبلوماسية، (2010/01/24) http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/043.html

خلالها على الطريقة التي يديرون بها تفاعلاتهم وقواعد اللعبة الاجتماعية التي ينخرط فيها اللاعبون ويتقاسمون مجالا جغرافيا وذاكرة جمعية ونمط من العلاقات[1].

هذا النموذج أصبحت له أهمية بالغة في التفاعلات الدولية، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة إذ أصبح هناك تنافس متعدد الأقطاب لفرض أو توسيع نموذج ثقافي على المستوى العالمي، لما له من تأثير على المجتمعات والدول، وماله من فوائد على الدول والقوى المروجة لنماذجها الثقافية، وبما أن النموذج الثقافي مرتبط بالهوية (كيف ننظر إلى أنفسنا) وصناعة المعنى (كيف نحدد ما هو مهم) يبدو طبيعيا أن تلعب الثقافة دورا في مختلف المجلات على المستوى الإقليمي والعالمي وبالتالي فالنموذج الثقافي له دلالة وقوة تفسيرية لمعرفة حجم الدولة وثقلها ودورها على المستوى العالمي ولفهم حدة الطابع الصراعي للعلاقات الدولية[2].

ومن هنا تأتي أهمية ودور الهوية في تشكيل الفعل السياسي، فهوية الدولة تحدد مصالحها وتوجهاتها. ودور ومكانة العناصر الاجتماعية والتاريخية والمعيارية في ذلك، وقيمة الثقافية والهوية وقوة الأفكار في إدراك وتشكيل المصالح السياسية والاقتصادية، وتوجيه السلوكات ذات الصلة بعالم السياسة الداخلي والدولي، ومن هنا أصبحت الدول تعطي أهمية لدور القيم والهوية والنموذج الثقافي لسلوكها الخارجي لدوره في التأثير وتحقيق مصالحها الوطنية.

ويعتبر البعد الثقافي في السياسة الخارجية الفرنسية أحد أهم المرتكزات الوطنية للدولة الفرنسية، الذي تمارس من خلاله نفوذها في العديد من المناطق عبر العالم والذي يساهم بدوره في تعزيز مكانة الدولة، وزيادة هيبتها على المسرح الدولي. أما البناء الاجتماعي لفرنسا، فهو يضرب العمق التاريخي والتجارب التي اجتازتها فرنسا قبل وبعد اتفاقيات وستفاليا، وكذا إسهامات الثورة الفرنسية التي زادت من ثقل الرصيد التاريخي والحضاري الفرنسي، الأمر الذي أهلها أن تلعب أدوارا هامة على المستوى الدولي، ومن ثم أن تصبح قوة استعمارية كبيرة.

وقد عملت فرنسا منذ الظاهرة الاستعمارية على ترك بصمات واضحة على البنية الثقافية للعديد من الدول التي استعمرتها، و مسخ نسيجها الاجتماعي و الهوياتي، فقد نجحت على سبيل المثال في فرض اللغة الفرنسية كمركز للمعاصرة و وسيلة للتأهيل المهني, و نمط حياة ، و الانفتاح على العالم الخارجي. و بما أن اللغة حاملة للقيم و الأفكار، فإنها ساهمت في قولبة جملة من السلوكيات و أنتجت مجتمعات و نخبا على مستويات عدة، عملت هي الأخرى بدورها على ترسيخ هيمنة اللغة الفرنسية في التعليم و في جميع المرافق[3].

ولازال السلوك الخارجي الفرنسي في هذا المجال ذو بعد عالمي، إذ أدركت القيادات الفرنسية المتعاقبة، أهمية التأثير الثقافي الفرنسي كسياسة عالمية من شانها خدمة أهداف سياسة الاستكبار الفرنسية و التواجد الفرنسي في العالم. وبالتالي تعد القيم و المعايير الاجتماعية والنماذج الثقافية من الثوابت البنيوية المحددة للسلوك السياسي الخارجي الفرنسي، لإيمان دوائر صنع القرار الخارجي بضرورة حفاظ فرنسا على موقع ثقافي و لغوي متميز عالمي خاصة في مناطق نفوذها التاريخية، الأمر الذي يعزز مكانتها

---

[1] نزار الفراوي، الثقافة والقوة الناعمة. حروب الأفكار في السياسة الخارجية، مركز برق للأبحاث والدراسات، (ديسمبر 2016) ص. 04.
http://barq-rs.com/barq/

[2] المكان نفسه، ص ص. 06.

[3] – الحسان بوقنطار، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1999) ص 94-105.

وقوتها في النسق الدولي، وهذا يشكل احد الأبعاد الأساسية المكونة لإستراتيجية واعية هدفها زيادة بسط الهيمنة و استمرارها وتقزيم الآخر و إضعافه.

المحور الثالث

مظاهر البعد القيمي (الثقافي والهوياتي) في السلوك السياسي الخارجي الفرنسي

يمكن تحديد النشاط الخارجي الفرنسي في بعده الثقافي– الهوياتي في ثلاثة عناصر أساسية تتثمل في مايلي:

أ– المنظمة الفرانكفونية.

ب– التعاون العلمي– الأكاديمي والبعثات الثقافية.

ت– المساعدات الخارجية في مجال التربوي و الاصطلاحات التعليمية.

1. **المنظمة الفرانكفونية**: يعود مصطلح الفرانكفونية إلى عالم الجغرافيا الفرنسي Reclus Onesime اونيزيم روكليس، الذي وضعه في عام 1880، للدلالة على مجموعة تستعمل اللغة الفرنسية بأشكال مختلفة سواء من البلدان أو الأشخاص، حيث وصفها في كتاباته بأنها فكرة لسانية وعلاقة جغرافية، بينما يتحدث عنها الكاتب الصحفي المصري محمد سيد أحمد بأنها مجموعة بلدان يعتبر سكانها اللغة الفرنسية هي لغتهم العادية فهي قبل كل شيء حقيقة لغوية غير أنها أيضا حقيقية اجتماعية، وبذلك نجد أن الفرانكفونية تشير إلى الشعوب المتحدثة باللغة الفرنسية، بالإضافة إلى إشارتها إلى تشجيع استخدام اللغة الفرنسية بالتداول والكتابة فهي إذن تيار ثقافي وحضاري.

وبذلك نجد أن الفرانكفونية قد بدأت من نقطة تمسك غير الفرنسيين أي الدول والنخب باللغة الفرنسية بالإضافة إلى أنها انتهجت في العصر الحديث نهجا سياسيا بارزا لاسيما بعد بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، وهذا ما أكده الرئيس الفرنسي الأسبق **فرانسوا ميتيران** عندما قال بان الفرانكفونية ليست اللغة الفرنسية فقط، وإذا لم تصل السياسة الفرنسية إلى الاقتناع بأن الانتماء إلى العالم الفرانكفوني سياسيا واقتصاديا وثقافيا يشكل إضافة فستكون فرنسا قد فشلت في العمل الذي بدأته منذ عدة سنوات. وهكذا فإن استعمال اللغة الفرنسية هو غطاء لدخول المجتمعات والثقافات المختلفة بهدف توسيع مناطق النفوذ الفرنسي وهذا هدف من ضمن مجموعة من الأهداف تسعى الفرانكفونية لتحقيقها بحيث تجعل منها إستراتيجية إيديولوجية شاملة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية[1].

ولقد ظهر أول تجمع فرانكفوني عام 1969، وكان خارج فرنسا في مدينة نيامي عاصمة النيجر على يد مجموعة من القيادات الإفريقية التي نادت بضرورة إقامة منظمة دولية تجمع بين الدول التي تشترك في اللغة و الثقافة. ومن بين أهم المؤسسات التي برزت لترويج فكرة الفرانكفونية، الفدرالية العالمية للثقافة وانتشار اللغة الفرنسية عام 1906. والجمعية العالمية للكتاب باللغة الفرنسية عام 1947، والاتحاد العالمي للصحفيين باللغة الفرنسية عام 1952، والرابطة الدولية لرؤساء البلديات والمسئولين عن العواصم و المدن الكبرى التي تستعمل اللغة الفرنسية كليا أو جزئيا عام 1979 بالإضافة إلى عقد المؤتمرات التي تجمع بين رؤساء الدول التي تستخدم الفرنسية كان أولها مؤتمر فرساي عام 1986 والذي يعتبر كبداية لتفعيل دور الفرانكفونية عالميا.

ومن المهم أن نبين أن المنظمة الدولية للفرانكفونية التي تأسست عام 1989 قد حلت محل وكالة التعاون الثقافي والتقني. والتي أصبحت بمثابة الأمانة العامة لمختلف المؤسسات الفرانكفونية من ناحية وضع الخطط والبرامج ومتابعة تنفيذها والإعداد لمؤتمرات

[1]– هالة سرور، الفرانكفونية، **المفهوم النشأة الأهداف والوسائل**. بتاريخ: (19-02-2007)
http://www.aljazeeratalk.net/forum/archive/index.php/t-1994.html

القمة. وينطوي تحتها مجموعة من الهيئات أهمها الوكالة الجامعية للفرانكفونية وتشمل أكثر من 400 مؤسسة جامعية ومدارس كبيرة ومراكز أبحاث. كجامعة سنغور بالإسكندرية والتي تهدف إلى إعداد الكوادر العليا ولاسيما في البلاد الإفريقية والجمعية الدولية لرؤساء البلديات في الدول الفرانكفونية. وقناة التلفزيون الدولية (TV 5) الموجهة لأكثر من 300 مليون مشاهد فرانكفوني وتضم المنظمة 84 عضو من دول وحكومات من ضمنهم 26 عضو يحمل صفة ملاحظ وثلاث دول تشتغل صفة مراقب وهي بولندا، سلوفينيا ولتوانيا[1].

وهناك 32 دولة تتحذ من اللغة الفرنسية كلغة رسمية، ويبلغ عدد سكان الدول المنظمة نحو 500 مليون شخص. 175 مليون منهم تعتبر اللغة الفرنسية هي اللغة الأولى بالنسبة لهم وتبلغ ميزانية المنظمة الفرانكفونية 150 مليون يورو سنويا. أما عن رسم السياسة الفرانكفونية و توجيهاتها فإنها تتم على يد جهات عدة في الهرم الحكومي الفرنسي. إذ أنها تشكل في السياسة الفرنسية و في تركيبة الدولة الفرنسية اختصاصا موزعا بين كل من رئاسة الجمهورية و وزارة الخارجية و وزارة التعاون الفرانكفونية و وزارة المستعمرات وإدارة المخابرات الخارجية للدولة الفرنسية.

وتعتمد الفرانكفونية على وسائل عديدة لإيصال رسالتها إلى دول العالم و بخاصة تلك الناطقة بالفرنسية و من أهم و ابرز الوسائل لدينا:

الإعلام والاتصال:

لقد أعطى الفرنسيون وسائل الإعلام والاتصال الحديثة أهمية خاصة لدورها الفعال في التواجد السياسي والثقافي قامت الحكومة الفرنسية بإنشاء رئاسة مشتركة لقناة TV5 وقناة فرنسا الدولية CFI ، بالاضافة إلى قناة فرنس 24 أما في الإعلام المسموع تأتي إذاعة فرنسا الدولية (RFI) في مقدمة وسائل الإعلام المسموعة ويستمع إليها نحو 45 مليون من الناطقين بالفرنسية وهي موجهة إلى خمس قارات وهي تقدم بدورها العديد من البرامج المجانية لستمائة وأربع و عشرون إذاعة موزعة في 125 دولة ضمن إطار ما يعرف بالتعاون الدولي، وإذاعة مونتي كارلو الدولية بالإضافة إلى الصحافة الفرانكفونية بحيث تصدر فرنسا من الصحف و المجلات ما يقدر بـ 2000 دورية مكتوبة باللغة الفرنسية خارج حدودها ونحو 3100 جريدة يومية أسبوعية. وإصدار سلسلة كتب خاصة للتعريف بالفرانكفونية بهدف الترويج لسياستها في مختلف دول العالم مثل السياحة، وكراسات فرانكفونية، شهادات واللغات والهويات وغيرها[2].

2. التعاون العلمي والبعثات الثقافية.

تمتلك فرنسا 151 مؤسسة ثقافية فرنسية في الخارج متمركزة في 91 دولة، وتمتلك شبكة قوامها 283 رابطة فرنسية، وتصب سياسة الترويج للغة الفرنسية في صالح 82 مليون دارس لهذه اللغة في 130 دولة، وهي تعتمد على هيئة مكونة من 900 ألف مدرس، وتقوم الوكالة بتعليم الفرنسية في الخارج بتنسيق أنشطة 268 مؤسسة تعليمية فرنسية في العالم و 28 مركزا للأبحاث خارج فرنسا.

كما تتعاون فرنسا في المجال الأكاديمي من خلال تبادل الأبحاث و الدراسات، وفتح آفاق لباحثي العديد من الدول، وفي مجال التعاون الجامعي تدير فرنسا 200 فرع فرانكفوني للتعليم العالي في العالم، وتقوم باستقبال الطلاب الأجانب الذين بلغ عددهم عام

[1] الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، (2017/10/03) https://www.francophonie.org /

[2] – هالة سرور، مرجع سابق.

2003 أكثر من 220 ألف طالب[1]. كما تمثل البعثات قوة دعم ومصدر إشعاع للثقافة والهوية الفرنسية، فهي بذلك تعمل على إنتاج الحضور الفرنسي في الميدان التعليمي ونجد أن المدارس الخاصة التي يزاول فيها المناهج الدراسي الفرنسي، باتت مراكز استقطاب للفئات المختلفة داخل المجتمع، دون النظر إلى ما قد ينجز عن ذلك من أشكال التهجين الاجتماعي والاستلاب الثقافي.

3. المساعدات في المجال التربوي والإصلاحات التعليمية:

إن المساعدات في المجال التربوي والتعليمي، هي في غالبها ضمان الحضور الفرنسي وتخليد سيطرته الثقافية، وهدف ذلك في الحقيقة هو تفكيك البناء الثقافي للمجتمعات. تخصص فرنسا ميزانيات خاصة للعديد من الدول خاصة المتأهبة للقيام بإصلاحات في المنظومة التربوية، بحيث تقدم لها مبالغ هامة ولكن مع مناهج دراسية ترافقها، من أجل فرض اللغة والثقافة الفرنسية.

كما تعمل المؤسسات والوكالات التعليمية والبحثية الفرنسية في مختلف دول العالم على نشر التعليم الفرنسي والإشراف على التدريب والتأهيل كالذي تقوم به الوكالة الجامعية الفرانكفونية، وتقدم الوكالة خدماتها للناطقين بالفرنسية من خلال برامج التعليم العالي عن بعد هذا بالإضافة إلى 1060 مركز ثقافي موزع على 140 دولة وهي تقدم دروسا إلى أكثر من 370 ألف طالب وتؤدي دورا بارزا في توثيق الروابط الثقافية والحضارية بين فرنسا والدول المتواجدة فيها، وتصب هذه السياسة ضمن حرص فرنسا على لغتها في الدرجة الأولى، وعلى ثقافتها كون أن اللغة هي مفتاح لأي ثقافة إنسانية، ولا يخفى أن هناك دوافع أخرى تجسدها الرغبة في الانتشار والتوسع و التواجد في أكبر مساحة جغرافية، وفي ذات الوقت فان عنصر التنافس بينها وبين اللغة الانجليزية الأكثر هيمنة وانتشار في العالم احد هذه الدوافع[2].

خاتمة:

تعبر السياسة الدولية عن جملة من العناصر المادية والفكرية، ويأخذ النسق الدولي صورته وهويته من تفاعل تلك العناصر، وإذا كان لتوزع القدرات المادية دور مهم في تحديد النسق الدولي وصياغته مثلما يؤديه توزع المصالح دوليا، فإن للثقافة والهوية وتوزعهما دوليا دورا معتبرا في تشكيل السلوك الدولي وأبنيته وإعطائه هويته، وتظهر لنا القراءة البسيطة للأنساق الدولية عبر تاريخ البشرية، أن هناك ترابطا كبيرا بين أنماط تلك الأنساق (توزع القدرات المادية والمصالح)، وبين الأبنية الثقافية والفكرية (توزع القيم والعقائد والأفكار) حيث إن هوية النسق الدولي كانت تستمد شرعتيها من قوة أولئك الذين يحوزون أكبر قدر من القوات المادية والفكرية، ويعملون على تدويل هويتهم وثقافتهم على مكونات النسق الدولي (تفاعلات وحداته، ومؤسساته، والقواعد والمعايير والقيم التي تحكم مختلف تلك التفاعلات)[3]

وبعد نهاية الحرب الباردة أدركت فرنسا كقوة إستعمارية، أن هناك تغيرات جوهرية في ميزان القوى المادي في غير صالحها، ولا يمكن تداركه لأن الولايات المتحدة أصبحت أكبر قوة عسكرية وإقتصادية بالاضافة إلى الصين واليابان وأقطاب أخرى صاعدة، وأمام تنامي الدور القيمي والفكري الأمريكي كنموذج ثقافي للعولمة عملت فرنسا على إعطاء أهمية كبيرة في سياستها الخاجية لنموذجها الثقافي والحضاري في فضائها الفرنكوفوني ومحاولة إحياءه وبعثه بشكل أكثر قوة وجاذبية عبر مايسمى بالقوة الناعمة، إعتقادا منها أن هذا البعد هو الذي سيهيمن على التفاعلات الدولية وتحديد موازين القوى الدولية في المستقبل.

---

[1]– وزارة الخارجية الفرنسية، **السياسة الخارجية الفرنسية**، على الموقع:
Spip.php ? article326,28-05-2009.www.ambafrance-qa.org

[2] – هالة سرور، الفرانكفونية، مرجع سابق.

[3] – محمد شلبي، مرجع سابق.

فهناك أكثر من 50 بلدا ناطقا بالفرنسية تجتمع كل سنتين لتناقش السياسات ولتحتفل بمكانتها كبلدان تجمع فيما بينها اللغة الفرنسية، وتنفق فرنسا أكثر من مليار دولار سنويا لنشر القيم والثقافة الفرنسية حول العالم، وعند النظر إلى السياة الخارجية الفرنسية فإن القوة الناعمة تم الحفاظ عليها بل وزيادتها في بداية القرن الحادي والعشرين، وبالاعتماد على المكاسب التي حققتها فرنسا أثناء الحقبة الإستعمارية في إفريقيا وبعض دول الشرق الأوسط والمتمثلة في تكوين طبقة حاملة للثقافة والقيم الفرنسية، عبر تعليمها وتوفير الامكانيات لها ودعمها لتكون فيما بعد كنموذج لنخبة مثقفة ومتعلمة ستتقلد مناصب حساسة في دولها، وبالتالي توثيق جسور العلاقات بين هذه الدول وبين فرنسا كدول تابعة ثقافيا، لغويا وقيميا للنموج الفرنكوفوني الفرنسي.